دور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

The role of foreign direct investment flows in eliminating unemployment in Algeria –during the period (2002-2016)

د. عبد الرحمان عبد القادر
جامعة أدرار
أ. حساني بن عودة
جامعة وهران 2

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في تخفيف الضغط على سوق العمل، من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من حجم البطالة، وقد خلصت الدارسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي، تحسين ميزان المدفوعات، توفير مناصب الشغل، حيث تعاني الجزائر من ضعف في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم جميع الإصلاحات المبرمجة في هذا الإطار، وقد سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر في الفترة (2002-2016) من امتصاص جزء هام من البطالة، خاصة في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إرساء مبادئ الحكم الراشد لتفعيل مناخ الاستثمار المحلي تجاه الشركاء الأجانب.

الكلمات المفتاحية :الاستثمارات الأجنبية المباشرة، البطالة، الجزائر، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of foreign direct investment flows in Algeria in alleviating the pressure on the labor market by providing jobs and reducing unemployment. The study concluded that a number of international investments, Economic growth, improvement in the balance of payments, job creation, where Algeria is weak in attracting foreign direct investment flows, despite all the reforms programmed in this framework, and allowed foreign direct investment received for Algeria in the period (2002-2016) of the absorption of a significant part of unemployment, especially in the sectors of industry, construction, public works and services, and recommended the study of the need to work to establish the principles of good governance to activate the domestic investment climate towards foreign partners.

Keywords: foreign direct investment, unemployment, Algeria, economic development.

Résume:

Cette étude a pour but de mettre en évidence le rôle des flux d'investissements directs étrangers en Algérie pour alléger la pression sur le marché du travail en créant des emplois et en réduisant le chômage. pour réaliser la croissance économique, d'améliorer la balance des paiements, des emplois, où Algérie souffre de faiblesse pour attirer les flux d'investissements étrangers directs, en dépit de toutes les réformes programmées dans ce cadre, il a permis aux entrées d'IDE en Algérie durant la période (2002-2016) de l'absorption d'une partie importante du chômage, notamment dans les secteurs de l'industrie, du bâtiment, des travaux publics et des services, et a recommandé l'étude de la nécessité de travailler pour établir les principes de bonne gouvernance.

Mots-clés: IDE, chômage, Algérie, development économique

مقدمة:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، وهذا بالنظر إلى ارتفاع إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي بين الدول إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، وهذا يعود إلى عدة عوامل؛ منها ما هو متعلق بتغير طبيعة الحركة الاقتصادية والتجارية الدولية والاقتصاد الدولي، وميوله إلى الانفتاح الحر والمباشر على الأسواق الدولية، ومنها عوامل تتعلق بتغير نظرة العديد من دول العالم إلى فحوى هذه الاستثمارات، وتراجع في الذهنيات التي ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نوع جديد من أنواع الهيمنة الاستعمارية، وفي هذا الصدد يكفي الإشارة إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل رؤوس الأموال الأجنبية، وانتقال الخبرات وفنيات العمل والتكنولوجيا الحديثة، وزيادة التنافسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى عامل مهم يتعلق بتوفير فرص العمل لجزء من الطاقة البشرية المعطلة، سواء من أصحاب الشهادات أو من ذوي المستويات العلمية البسيطة.

والجزائر كغيرها من الدول، تسعى جاهدة للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تهيئة مناخ الاستثمارات الأجنبية للاستفادة منها في تقليص معدلات البطالة، وزيادة رصيد احتياطي العملة الصعبة، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تحاول هذه الدراسة ومن خلال كل ما سبق للإجابة عن الإشكالية الرئيسة التي تتمحور حول: **ما مدى مساهمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف والقضاء على البطالة في الجزائر؟**

ومن هذه الإشكالية الرئيسية للبحث، تتفرع العديد من التساؤلات الفرعية التي يمكن أن نوضحها بالشكل التالي:

- ما هي الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو حجم تطورات ظاهرة البطالة في الوطن العربي والجزائر؟
- ما هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر؟

منهج البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث والوصول إلى النتائج المرجوة منه، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأسلوب المناسب لمثل هذه المواضيع، من خلال وصف الظاهرة وتحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بها.

خطة البحث: لتحقيق أهداف البحث، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المحور الثاني: الإطار النظري للبطالة، مع الإشارة إلى تطورها بالجزائر.

المحور الثالث: مساهمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من البطالة في الجزائر

المحور الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الآليات الداعمة للتنمية الاقتصادية في العالم، باعتباره قناة لنقل التكنولوجيا من الشركات العالمية الكبرى إلى الشركات الصغيرة في الدول المتخلفة، بالإضافة إلى الانتقال الهام لرؤوس الأموال الموجهة للاستثمارات والمساهمة في توفير الوظائف والتقليل من مستوى البطالة.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر "على أنه نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، الذي يتضمن قيام مصلحة طويلة الأجل بين مستثمر في دولة أجنبية

ومؤسسة مقيمة في دولة الضيافة (الدولة المضيفة للاستثمار)، حيث تشمل هذه المصلحة أحقية المستثمر الأجنبي بحصوله على درجة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[1].

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*) أيضاً: "الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عملية استثمار من قبل مقيم في دولة معينة، يتحصل من خلالها على فائدة وعلى سلطة في مؤسسة مقامة في بلد آخر، هذه العملية يمكن أن تكون من أجل إقامة مؤسسة جديدة أو تغير ملكية مؤسسة موجودة من قبل أو استحداث وسائل عمل جديدة"[2].

ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدورها تعتبر أن: " الاستثمار الأجنبي المباشر يشتمل على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة المضيفة، ويعكس مصلحة ورقابة مستديمة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم بواسطة الأفراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال"[3].

وأيضاً الأستاذ علي لطفي يعرف: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها مشاريع مقامة محلياً يتم إدارتها من قبل أجانب، بسبب تملكهم لجزء أو كل الحصص في هذه الشركات، وغالباً ما تتم هذه العمليات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، وتتضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أنواع من بينها الاستثمارات الثابتة كالمصانع والآلات، استثمارات المخزن والمواد الخام، المنتجات النهائية استثمارات عقارية كالمساكن وعمليات الإسكان عقاري..."[4]

أما الدكتور عبد السلام أبو قحف فيقول: "أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثماري، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[5].

وعليه يمكننا تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها جميع المشاريع طويلة الأجل التي تدار من قبل الأجانب غير المقيمين بالدولة، سواء من خلال ملكيتهم المطلقة لهذه المشاريع أو عن طريق الشراكة، وغالباً ما تقام هذه الاستثمارات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، وهي شركات تتميز بالتفوق التكنولوجي والوفرة في رؤوس الأموال وضخامة الإنتاج.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

1- الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة: إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عملية تشاركية ما بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، عملية هادفة إلى تحقيق مبدأ ربح الطرفين، حيث يتحقق للمستثمر الولوج إلى أسواق جديدة أكثر اتساعاً مما يرفع الإنتاج ويزيد من العوائد، بالإضافة إلى إمكانية استثمار فوائضه المالية الذاتية أو من القروض في مجالات

1- قدي عبد المجيد، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيميه)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2006، ص251.

2-Caroule balusse," **l'investissement**", Bréal, France ,2007, p 18.

3- حسن بن رفدان الهجهوج، "**اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**"، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية مصر 2006، ص56.

4- علي لطفي، "**الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر 2009، ص07.

5- عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص13.

جديدة وفروع خارجية، أما بالنسبة للدول المضيفة للمستثمر فعادة ما تكون آثارها تتمحور في النقاط التالية:[1]

- المساهمة في خلق فرص عمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر، وبالتالي الحد من البطالة.
- تمنح عملية توطن الاستثمارات المقامة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تتميز بالتفوق التكنولوجي من تحويل هذه التكنولوجيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدول المضيفة، عن طريق عمليات التماس والتحاكي أثناء العمل.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة السلع والخدمات المحلية، وبذلك تنخفض فاتورة الواردات ويتحسن من خلالها الميزان التجاري.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستغلال الكامل لعوامل الإنتاج من الأرض واليد العاملة ورؤوس الأموال بشكل أكثر كفاءة.
- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الرفع من القدرات الرأسمالية للدولة المضيفة، من خلال إجمالي التدفقات المالية الداخلة والخارجة.
- تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات بشكل إيجابي؛ عندما يتم استخدام مدخلات الإنتاج الوطني في المشاريع الاستثمارية، والتي تؤدي في النهاية إلى إعطاء ديناميكية للمؤسسات والموارد الوطنية.

2- الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة: بالنسبة للنواحي السلبية التي تخلفها إقامة مشاريع أجنبية مباشرة على المستوى المحلي، فتكمن في إمكانية تخصص هذه الاستثمارات الأجنبية في مشاريع ضارة بالبيئة والمحيط كإنتاج الفحم، أو استغلال الغابات، أو المشاريع البتروكيمياوية التي تفرغ مخلفاتها في البحر، أو تلك النشاطات الإنتاجية التي تختص في إنتاج المواد المشعة، كما يمكن أن تتحول المشاريع الأجنبية إلى نقمة على الاقتصاد الوطني جراء القيام بتحويل الفوائد على الاستثمار إلى الخارج دون إعادة استثمارها محلياً، أو استخدام تكنولوجيا عالية دون العمل على نقلها إلى الصناعات المحلية، أو أن يتم استغلال الحوافز الجبائية التسهيلات الضريبية لإضعاف الصناعات المحلية، التي تتميز بقدرات تنافسية ضعيفة مقارنة بتلك الأجنبية، كما عرفت بعض الدول التي عملت على تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحولا في أنماط الاستهلاك المحلية والتوجه نحو السلع والخدمات ذات الطابع الأجنبي، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي التغلغل الكبير لشركات عملاقة مثل الشركات المتعددة الجنسيات من التحكم في مستويات السيطرة والحكم لدى الدول الفقيرة، وإملاء قراراتها عل الحكام والمسؤولين[2].

ثالثاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد نفذت الجزائر برامج إصلاح واسع لنظام الاستثمارات الوطنية والأجنبية منذ الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينيات، كما سمح تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني بداية من سنة 2000 من تحسن مناخ الاستثمار على غرار انخفاض الدين الخارجي، تطور معدل النمو، تحسن ميزان المدفوعات، ارتفاع احتياطي الصرف...، إلى جانب جاذبية الجزائر الاستثمارية من ناحية الموقع الاستراتيجي، حجم السوق، اتساع السوق المحلي، البنية التحتية، وفرة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز والمعادن، الثروة البشرية.

كل هذه العوامل كان من المفروض أن تكون أكثر تحفيزاً لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة؛ إلا أن الأرقام لا تعكس هذا الأمر.

1- أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص132. وانظر أيضاً: بولرباح غريب، **"العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، سنة 2012، ص 100. وانظر كذلك: علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص44.

2- عدي قصور، مرجع سبق ذكره، ص354.

1- تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر: إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر سارت على نحو متذبذب، على الرغم من كافة المعطيات الاقتصادية الإيجابية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016، حيث لم تصل الاستثمارات إلى قيمة 2.8 مليار دولار على طول فترة الدراسة والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم (01): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج المحروقات للفترة (2000-2016) بمليون دولار

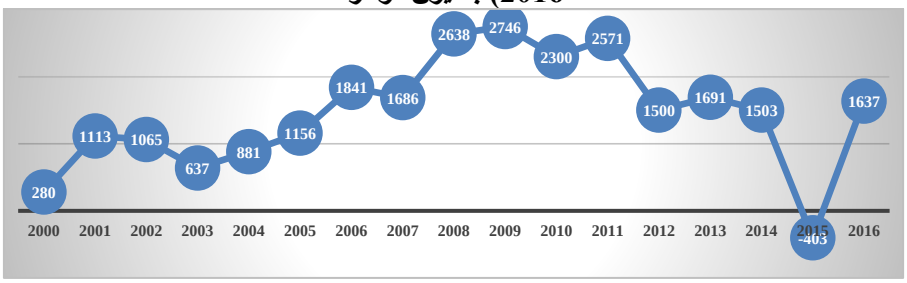

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، متوفر على الرابط التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ، تاريخ الاطلاع 2017/12/20

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه؛ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تنخفض وترتفع من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت من 280 مليون دولار في سنة 2000 إلى 2746 مليون دولار سنة 2009؛ نتيجة تحسن استقرار الوضع السياسي والأمني في البلاد، بالإضافة إلى إصدار قانون 01/03 الخاص بالاستثمار، الذي قدم امتيازات وإعفاءات ضريبية هامة للمستثمرين، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لمتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ثم انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلى 2.300 مليار دولار سنة 2010، ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 2.571 مليار دولار بانخفاض بنسبة 11.78%، ثم انخفضت في سنة 2012 إلى 1.5 مليار دولار، ثم إلى (- 403) مليون دولار أمريكي في سنة 2015، وهو أكبر انخفاض في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الدراسة، بسبب القوانين التحفظية الجديدة التي تم الإعلان عنها، والتي أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدودها الدنيا، وبسبب العديد من المشاكل التي صرح بها المستثمرون الأجانب؛ والمتمثلة في استمرار الإجراءات البيروقراطية وتفشي الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى آثار الصدمة النفطية إثرا تراجع أسعار النفط إلى مستويات منخفضة، وقد شهدت سنة 2016 ارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصل إلى 1637 مليون دولار، بسبب انتعاش الاستثمارات في القطاع العقاري والبناء والأشغال العمومية، وكذا التوقيع على العديد من القرارات الهامة في مجال تحسين مناخ الأعمال.

2- أهم الدول المستثمرة خارج المحروقات في الجزائر: نلاحظ من خلال الشكل أسفله أن استثمارات الدول العربية تحتل الصدارة من مجمل الدول المستثمرة في الجزائر، بإجمالي استثمارات قدرت سنة 2017 بـ 997.528 مليون دج، وأغلبها استثمارات الشركات المصرية والاستثمارات التونسية في مشاريع البناء والتعمير البنوك والتأمينات والخدمات المصرفية، مصانع الإسمنت والصناعات الزجاجية، شركات الإعلام الآلي، الاستثمارات الليبية في مشاريع الفندقة والسياحة، بالإضافة إلى استثمارات الدول الأوروبية، وأهمها الاستثمارات الإسبانية في البنوك والتأمينات، (group ortiz construction) البناء والأشغال العمومية، والاستثمارات الفرنسية في مشاريع البرمجيات Bnp Paribas للبنوك والتأمينات Hiram Finance والصناعات الكيميائية، Lafarge للإسمنت والتعدين، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية.

شكل رقم (02): ترتيب الدول المستثمرة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2002-2016) بمليون دينار جزائري

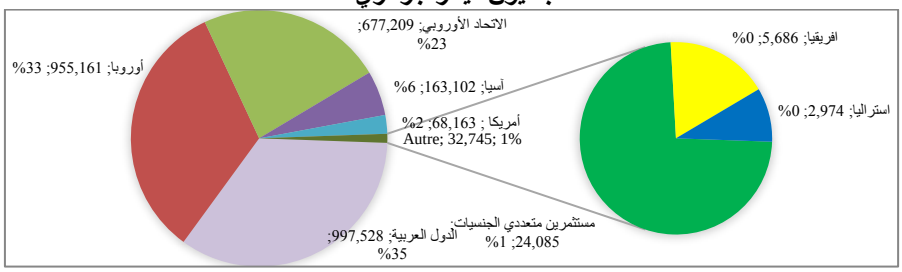

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 ، تاريخ الاطلاع: 30-12-2017

كما نجد الاستثمارات الآسيوية من خلال استثمارات الصين في إقامة البنية التحتية ومشاريع الأشغال العمومية (china state consrtuction) صناعة السيارات، والاستثمارات التركية الموجهة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الألبسة (taypa tekstil)، وكذا المشاريع الخدماتية الأخرى.

3- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر: تتميز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات، بالانخفاض الشديد مقارنة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، حيث تتركز هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية.

شكل رقم (03): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2002-2016)

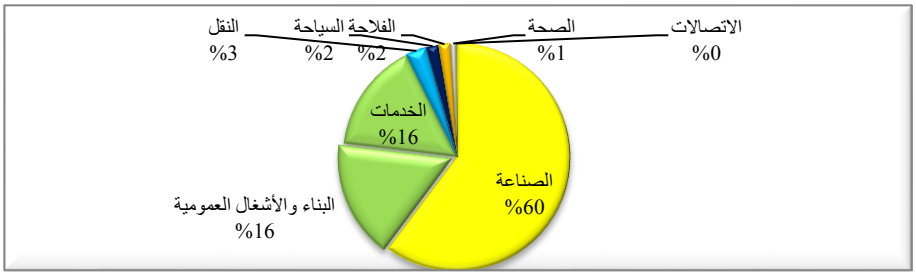

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. متوفر على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 ، تاريخ الاطلاع: 30-12-2017

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنه من بين 822 مشروع استثماري أجنبي منجز في الفترة (2002-2016)، نجد 495 مشروع في قطاع الصناعة بنسبة 60%، بسبب تركز الاستثمارات في ميدان الصناعات الكيماوية والأخرى المرافقة للاستثمار في المحروقات، تليها الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 137 مشروع، نظراً لفتح ألاف الورشات الخاصة ببناء المساكن والبنية التحتية والطرقات والهياكل الفنية عبر مختلف بقاع الوطن، ثم نجد مشاريع الخدمات بـ 130 مشروع، ثم باقي القطاعات الأخرى من النقل، السياحة، الفلاحة، الصحة والاتصالات.

وعليه يمكننا الاستنتاج مما سبق ذكره، هو ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، خاصة الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تركزها في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، وهذا راجع إلى ضعف بيئة الاستثمار المحلية

وضعف المناخ المؤسساتي الذي لا يجذب الشركاء الأجانب خاصة في ميادين سهولة القوانين واستقرارها، حوكمة النظام الإداري وغياب البيروقراطية والفساد، توفر الوعاء العقاري...

المحور الثاني: الإطار النظري للبطالة، مع الإشارة إلى تطورها بالجزائر

أقرت العديد من الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، دور هاته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، مما يعمل على تقليص حجم البطالة.

أولاً: مفهوم البطالة:

البطالة ترتبط بوصف حالة المتعطلين عن العمل القادرين عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه[1]. كما يعرف المكتب الدولي للعمل البطال: على أنه الشخص الذي تتوفر فيه الشروط الآتية: أن لا يملك عملاً، وأن يكون باحثاً عن العمل، وأن يكون على استعداد للعمل، وأن يقوم فعلاً بالبحث عن عمل ولا يجده، كما يجب التنويه هنا، إلى أن هذا التعريف يختص بفئة من المجتمع التي تملك القدرة على العمل، وهو المفهوم الذي ينطبق مع مفهوم قوة العمل؛ والذي يعني وجود جزء من المجتمع له الرغبة، والقدرة البدنية والمعنوية، والقوة اللازمة للقيام بالعمل، ويتخطى السن القانونية الخاصة بذلك[2]. كما يعرف الأستاذ إبراهيم مدكور البطالة: "على أنها حالة عدم الاستخدام التي تمس الأشخاص القادرين على العمل، والذين ليس لديهم الفرصة السامحة للعمل، أو هي عبارة عن توقف غير طوعي عن العمل بسبب عدم وجود وظيفة أو عمل"[3].

وقد أوضح العديد من الاقتصاديين أن سبب البطالة يعود إلى الاختلال الحاصل بين الطلب على العمل مع عرضه، أو عدم توازن سوق العمل، الذي يمتزج فيه العديد من المعطيات منها سلوكيات العمال، وطالبي العمل أنفسهم وقرارات أرباب العمل، بالإضافة إلى السياسة المفروضة من قبل الدولة المتعلقة بالشغل، وتكمن مخاطر البطالة في أنها تستبعد جزء من القدرات والطاقات الكامنة في المجتمع، مما يعمل على ضياع عنصر من عناصر الإنتاج وهو المورد البشري، وتشكل فرصة التكلفة الضائعة الناجم عن عدم تشغيلها[4].

ثانياً: دائرة البطالة ضمن حجم السكان الإجمالي:

تتميز دائرة السكان في أي قطر باحتوائها على فئتين من السكان، الأولى فئة السكان غير النشطين وهم الأفراد دون سن العمل أو تجاوزه، بالإضافة إلى الفئة الأخرى من المقعدين والمرضى والذين يعانون من مشاكل جسدية ونفسية، تعيقهم على مزاولة أنشطة عملية تدر عليهم أرباحاً أو أجوراً معينة، بالإضافة إلى فئة السكان النشطين، وهم السكان الدين يسمح لهم سنهم بأداء الوظائف والأعمال، وللإشارة أنه لا يوجد سن عالمي موحد لمجال القدرة على العمل، ففي أمريكا وحسب مكتب الإحصائيات العمل الأمريكي فإنه يتراوح من (16-59) سنة بينما في فرنسا وحسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية *(INSEE)* فإنه يشير إلى أن سن بدء العمل هو 15 سنة، أما بالنسبة إلى الجزائر واستنادا إلى الديوان الوطني للإحصائيات *(ONS)* فإن المجال العمري للعمل هو (16-60) سنة، وعليه فإذا أخذنا المجال التالي فإن دائرة السكان تساوي:

دائرة السكان= الفئة النشطة [16 سنة- 60سنة] + الفئة غير النشطة [< 16 سنة- >60سنة]

1- بسام العمري وآخرون، " **إسقاطات على مؤشرات العمالة في سلطنة عمان**"، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من أثارها، الدوحة من 21-23 أكتوبر 2008، ص 07..

2- محمد بن عبد الله البكر، " **البطالة والآثار النفسية**"، معهد الإدارة العامة، الرياض، بدون سنة نشر، ص 152.

3- إبراهيم مدكور، " **معجم العلوم الاجتماعية**"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر 1975، ص 75.

4- عبد الجبار محمود العبيدي، " **البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطل السياسي والاجتماعي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، ص 217.

غير أن سوق العمل يهتم فقط بالفئة الأول، وهي الفئة النشطة والتي بدورها تنقسم إلى جزئين: الجزء الأول يتمثل في الفئة النشطة العاملة وهم مجموع السكان المشتغلون سواء لدى الدولة كالمعلمين، الإداريين...، أو يشتغلون بشكل خاص عند أنفسهم أو عند الغير، والجزء الثاني فيتمثل في الفئة العاطلة عن العمل والتي نطلق عليها حجم البطالة الموجود داخل القوة النشطة[1]، بحيث: الفئة النشطة [16 سنة- 60سنة] = الفئة النشطة العاملة+ الفئة النشطة العاطلة

وللحصول على معدل البطالة *(Unemployment Rate)* من دائرة السكان يكفي استخدام المعادلة التالية:[2]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{إجمالي العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العامل}} \times 100$$

ثالثاً: أنواع البطالة:

يوجد هناك العديد من الأنواع المتباينة لظاهرة البطالة، وهي:

1- **البطالة الاحتكاكية:** وهي الحالة التي تتميز بوجود بطالة رغم وجود عرض عمل، وتفسر هذه الحالة باحتلال الآلات التقنية في مجالات العمل، مما يتيح فعالية أكبر في الإنتاج وسرعة أقوى في الأداء، كما يصعب مهمة تلقي الأيدي العاملة لتكنولوجيا تسيير واستخدام هذه الآلات[3].

2- **البطالة الموسمية:** وهي ناتجة عن التغيرات الموسمية لبعض النشاطات الاقتصادية كالزراعة مثلاً، والتي تتطلب توفر أيدي عاملة في أوقات معينة من السنة في الخريف وقت البذر وفي الصيف وقت الحصاد، بحيث تشكل الفترات الأخرى بطالة حقيقية للعديد من الأشخاص الذين يزاولون نشاطاتهم عند المزارعين[4].

3- **البطالة المقنعة:** وهي البطالة التي تنتج عن وجود حجم معين من العمالة الفائضة عن الحاجة الحقيقية للمنشأة، بحيث أنه لو تم استبعادهم بشكل نهائي عن العمل؛ فإن ذلك لا يؤثر على مستوى الإنتاج، أو بعبارة أخرى أنه لا توجد قيمة مضافة يتم توليدها من قبل هذا الفائض من العمال.

4- **البطالة الهيكلية:** هي حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة[5].

5- **البطالة الاختيارية:** البطالة الاختيارية هي البطالة التي تنشأ عن عدم الرغبة في العمل، بسبب عدم ملاءمة بعض النشاطات الاقتصادية الموجودة، من حيث الجهد أو الأجر أو المكان أو طبيعة العمل[6].

6- **البطالة الدورية:** تعتبر البطالة الدورية أشد أنواع البطالة تحدياً للدول الصناعية الكبرى، بصفتها سمة من سمات النظم الرأسمالية[7]. وتظهر هذه البطالة بشكل دوري غير منتظم نتيجة التقلبات التي تطرأ على الاقتصاد في حد ذاته، بحيث تؤدي حالات انخفاض الطلب الكلي من

1- البشير عبد الكريم، " **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ، ص 178.

2- وليد ناجي الحيالي، " **دراسة بحثية حول البطالة**"، دراسة مقدمة إلى الأكاديمية العربية بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، متوفر على الرابط التالي: http://www.alsafwabooks.com/download-book.php?id=532، ص09.

3- البشير عبد الكريم، " **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف 2004، ص149.

4- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 09.

5- خالد وصفي وأحمد حسين الرفاعي، " **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص 268.

6- البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص165.

7 - جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، " **مشكلة البطالة وعلاجها دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**"، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ص 108.

جهة إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، والعكس صحيح عند ارتفاع الطلب الكلي للسلع والخدمات من جهة أخرى[1].

رابعاً: علاقة البطالة بالنمو والتضخم:

للبطالة علاقة هامة ومباشرة مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالنمو الاقتصادي والتضخم.

1- علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي: من المؤكد أن تكون العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة؛ بحيث إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي انخفضت البطالة، وفي هذا الصدد يوجد اتجاهان:[2]

- **الاتجاه الأول:** حسب التحليل الكينزي الذي يركز على سياسة إنعاش الطلب، فإن البطالة تنخفض بشكل تلقائي من جراء ارتفاع النمو الاقتصادي، وارتفاع الطلب على اليد العاملة من طرف المؤسسات.

- **الاتجاه الثاني:** يرتكز هذا الاتجاه على أن تخفيض البطالة عن طريق ارتفاع النمو، يتم من خلال دعم العرض وزيادة ربحية ومردودية المشاريع. العلاقة القياسية الرائجة بين النمو الاقتصادي والبطالة هي علاقة *(okun)*، حيث تختلف نسبة تأثير النمو على البطالة من دولة إلى أخرى، حسب درجة مرونة البطالة *(b)* في استجابتها للتغير الايجابي للنمو الاقتصادي، حيث تفترض علاقة *(okun)* أنها تتراوح بين -0.32 و-0.36 في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، وهو ما يعني ضرورة تحقيق نمو قدره 3% لتخفيض البطالة بنسبة 1% بالنسبة لهذه الدول.

2- علاقة البطالة بالتضخم: التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبياً، وهناك علاقة سببية عكسية ما بين البطالة ومعدل التضخم، وقد أكدها في عام (1960) عالم الاقتصاد " اديموند فليبس " ومثل ذلك بمنحنى يسمى منحنى فيليبس *(Phillips curve)*، وهي العلاقة التي أكدتها فيما بعد العديد من الدراسات التطبيقية الأخرى[3].

خامساً: تطور معدلات البطالة في الجزائر:

بلغ معدل البطالة في الجزائر 10.5% في سنة 2016، وتمثل بطالة الشباب (16-24 سنة) نسبة 26.7%[4]، والشكل التالي يوضح تطورات معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2016).

شكل رقم (04): معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2016) الوحدة: %

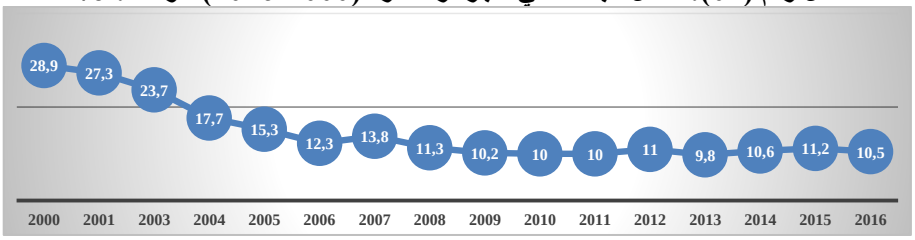

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، متوفرة على الرابط التالي:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_chomage2017.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2017/12/30.

يمكننا تقسيم الشكل أعلاه إلى قسمين:

1- البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص155.

2- مختاري فيصل، " **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي**"، الندوة العربية حول البطالة، جامعة البليدة، أيام 25 و27 أفريل 2006، ، ص04.

3- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 09.

4- *Ministère des finances ; direction générale de la prévision et des politiques sur : www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective ,vu le 30/12/2017.*

1- القسم الأول: ويمتد عبر الفترة (2000-2009)، حيث شهدت فيها معدلات البطالة في الجزائر تراجعاً محسوساً، حيث انخفضت النسبة من 28.9% سنة 2000 إلى 11.3% سنة 2009، وهذا راجع إلى العديد من التدابير والاقتراحات التي قدمتها الحكومة في هذا الشأن تزامنا مع الصدمة البترولية الايجابية التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية ومن ثمة ارتفاع الإيرادات الوطنية، حيث قامت الحكومة في هذا الصدد بـ:

- تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2000-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج موجه لبرامج التنمية الفلاحية الريفية وبرامج تمويل برامج دعم الشباب.
- إعلان البرنامج الخماسي التكميلي للفترة (2005 إلى 2009) بميزانية قدرها 4200 مليار دج لدعم النمو واستحداث مليوني منصب عمل.

2- القسم الثاني: ويمتد عبر الفترة (2010-2016)، حيث عرفت معدلات البطالة استقراراً في حدود 10.44% كمتوسط لهذه الفترة، نتيجة استمرار الدولة في سياسات دعم التشغيل والقضاء على البطالة والاعتماد على آليات مباشرة لتشغيل الشباب وهي: القرض المصغر، صندوق الزكاة، وكالة تشغيل الشباب، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني للتامين على البطالة، عقود الإدماج المهني، الشبكات الاجتماعية، صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: مساهمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من البطالة في الجزائر

يعتبر التأثير على سوق العمل والحد من مستويات البطالة أحد ايجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حسب العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، وهذا من خلال تأثيرها الموجب على منحنيات الإنتاج، ومن ثم الدفع بعجلة عرض العمل، وتقليص الطلب عليه مما ينجم عليه تقليص معدلات البطالة، وقد عملت الجزائر وكثفت جهودها من أجل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، لزيادة التوظيف والقضاء على البطالة المتفاقمة في الجزائر، نتيجة لعدة أسباب من بينها النمو الديمغرافي المتزايد، تمركز السكان في المدن وهجرة الأرياف رغم كل المحاولات لتثبيتهم في الأرياف، زيادة التسرب المدرسي، ضعف التشغيل في القطاع الصناعي، تزايد حدة البطالة الاحتكاكية نتيجة دخول المعدات والآلات الحديثة لخط الإنتاج....

أولاً: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل في الجزائر: سنقوم في هذا الصدد بدراسة حجم التوظيف في الشركات الأجنبية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وتحليل توزيع هاته الاستثمارات عبر القطاعات المختلفة.

نلاحظ من خلال الشكل أدناه المبين لعدد المشتغلين في الاستثمارات المعلنة لدى وكالة (ANDI) للفترة (2002-2016) التفاوت النسبي لإجمالي التشغيل في الاستثمارات الوطنية مقابل الاستثمارات المختلطة سواء الأجنبية أو بالشراكة، حيث من ضمن 1138412 منصب عمل وفرته مجموع الاستثمارات المقامة في الفترة قيد الدراسة، نجد أن 119525 منصب شغل مقترن بالاستثمارات المختلطة، أي بنسبة تقدر بـ 10.49%، في حين يقدر التشغيل في الاستثمارات الوطنية ب 1018887 نصب شغل أي ما يمثل 89.50% من إجمالي المشتغلين،

شكل رقم (05): نسبة التشغيل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بإجمالي الاستثمارات في الجزائر للفترة (2002-2016)

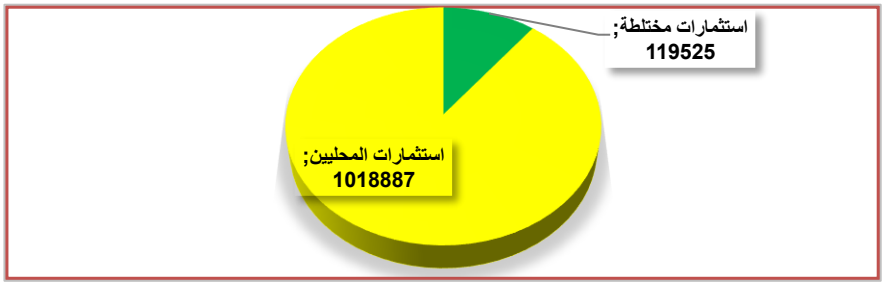

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 ، تاريخ الاطلاع: 30-12-2017.

غير أننا نلاحظ من جانب آخر أن عدد الاستثمارات المختلطة وصل إلى 822 مشروع بمعدل توظيف قدره 145 منصب شغل لكل مشروع، في حين وصل عدد المشاريع المقامة من قبل المحليين إلى 62982 مشروع، بمعدل توظيف قدره 16 منصب شغل لكل مشروع، وهو إن دل على شيء؛ فإنما يدل على القيمة الحقيقية للتوظيف في المشروعات المختلطة عكس المشاريع الاستثمارية المقامة من قبل المحليين.

وقد بلغ عدد مشروعات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 381 مشروعا خلال الفترة ما بين 2003 و 2015، تم تنفيذها من طرف 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار، وتوظف 92 الف عامل[1].

ثانياً: التوزيع القطاعي للمشتغلين في مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

يسمح هذا الجانب من الدراسة بتحليل أهم القطاعات الاقتصادية التي تستقطب أكبر عدد من العمال لدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقامة في الجزائر، والشكل أدناه يوضح ذلك.

لقد وصل عدد المشتغلين في المشاريع المقامة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى 119525 منصب عمل في الفترة (2002-2016)، من خلال 822 مشروع، حيث نلاحظ من الشكل أدناه، أن التوظيف في الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يتركز في قطاع الصناعة ب 70793 منصب شغل، تتوزع في نشاطات الصناعات الغذائية، الصناعات الكيمائية، الصيدلة، التعدين، صناعة الإلكترونيك وصناعة الاسمنت...، بقيمة مالية وصلت إلى 1783922 مليون دج، وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي يوظف 23.040 منصب عمل، مع انطلاق مشاريع بناء السكنات وإنجاز الطرقات، وقد قامت بهذه المشاريع كل من الصين الإمارات العربية المتحدة وإسبانيا وفرنسا بقيمة مالية قدرت ب 77661 مليون دج، ثم قطاع الخدمات بـ 13342 منصب شغل في الخدمات البنكية والتأمينات، حيث وصلت المبالغ المستثمرة في هذا القطاع إلى 119139 مليون دج.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " **مناخ الأعمال في الدول العربية: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2016**"، الكويت، 2016، ص 118.

شكل رقم (06): التشغيل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في مختلف القطاعات للفترة (2002-2016)

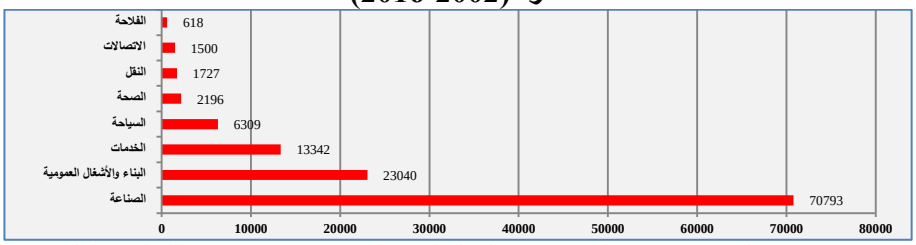

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 ، تاريخ الاطلاع: 31-12-2017.

وقد شهد قطاع السياحة تطوراً من حيث الاستثمارات الأجنبية المقامة، والتي وصلت سنة 2017 إلى 14 مشروع سياحي بمبلغ 113.772 مليون دج، وحجم توظيف قدره 6309 منصب عمل، في حين تبقى القطاعات الأخرى كالصحة، النقل الاتصالات والفلاحة لا تمثل في مجملها سوى 42 مشروع استثماري، أما من ناحية التوظيف فقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات ب 6041 منصب عمل.

خاتمة:

تحظى الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول النامية، من خلال مساهمتها الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، تحسين موازين المدفوعات نقل التكنولوجيا الحديثة وكفاءة العمل في الشركات المضيفة، زيادة معدلات التوظيف ورفع الضغط تدريجياً عن سوق العمل، وفي الجزائر لاحظنا من خلال المعطيات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *(ANDI)* أن مساهمة الشركاء الأجانب في دعم التوظيف والقضاء على البطالة في الفترة (2002-2016)، كانت جد إيجابية، خاصة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات.

نتائج البحث: لقد سمحت لنا هذا الدراسة بالخروج بمجموعة من النتائج التي تتلخص في النقاط التالية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوع من أنواع التمويل الدولي الذي يسمح بتملك المستثمر الأجنبي لمشاريع في دول غير دولته الأصلية.
- للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور هام في تحقيق النمو، تحسين ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا، توفير مناصب الشغل...، كما تنطوي على بعض السلبيات المرتبطة بتحويل الأموال دون إعادة استثمارها وعدم المحافظة على البيئة...
- تعاني الجزائر من ضعف في التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتركزها في قطاع المحروقات، وهذا نتيجة ضعف مناخ الاستثمار.
- البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية تعاني منها العديد من دول العالم، ولها آثار على حياة وسلوك الفرد وعلى المجتمع. وهناك عدة أنواع من البطالة مرتبطة بمسبباتها وظروف نشأتها، كالبطالة الاحتكاكية، الهيكلية، الموسمية، الاختيارية، الدورية
- رغم كل الجهود المبذولة في الجزائر لتحسين مستوى التوظيف وتوفير فرص العمل، إلا أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة نوعاً ما.
- لقد سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر في الفترة (2002-2016) بامتصاص جزء هام من الطلب على العمل.
- تتميز المشاريع الأجنبية المقامة بالجزائر بأنها مشاريع كثيفة العمل، مقارنة بتلك المشاريع الوطنية.

توصيات البحث:

- إرساء مبادئ الحوكمة الراشدة لتفعيل مناخ الاستثمار الوطني تجاه الشركاء الأجانب.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات.
- إيجاد قنوات تواصل أكثر فعالية بين المؤسسات الوطنية وشريكتها الأجنبية في ميادين التكنولوجيا والمعرفة وتكوين الموارد البشرية.
- تطوير السوق المالي بشكل يسمح بتمويل مالي كافي سواء للشركات الوطنية أو الأجنبية.

قائمة المراجع

1- إبراهيم مدكور، " **معجم العلوم الاجتماعية**"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975.

2- قدي عبد المجيد، " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيميه)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

3- عبد السلام أبو قحف، " **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

4- خالد وصفي وأحمد حسين الرفاعي، " **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.

5- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، " **مشكلة البطالة وعلاجها دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**"، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

6- محمد بن عبد الله البكر، "البطالة والآثار النفسية"، معهد الإدارة العامة، الرياض، بدون سنة نشر.

7- بولرباح غريب، " **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، سنة 2012

8- البشير عبد الكريم، " **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

9- البشير عبد الكريم، " **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف 2004 .

10- عبد الجبار محمود العبيدي، " **البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطل السياسي والاجتماعي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71.

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " **مناخ الأعمال في الدول العربية: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2016**"، الكويت، 2016.

12- علي لطفي، " **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر 2009.

13- بسام العمري وآخرون، " **إسقاطات على مؤشرات العمالة في سلطنة عمان**"، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من أثارها، الدوحة من 21-23 أكتوبر 2008.

14- حسن بن رفدان الهجهوج، " **اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**"، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية مصر 2006.

15- مختاري فيصل، " **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي**"، الندوة العربية حول البطالة، جامعة البليدة، أيام 25 و27 أفريل 2006

16- وليد ناجي الحيالي، " **دراسة بحثية حول البطالة**"، دراسة مقدمة إلى الأكاديمية العربية بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، متوفر على الرابط التالي: http://www.alsafwabooks.com/download-book.php?id=532

17- Caroule balusse**," l'investissement**", Bréal, France ,2007.

18- www.dgpp-mf.gov.dz

19- www.andi.dz

20- data.worldbank.org